

Distr.
GENERAL

S/1996/1013
6 December 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام
إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المرفق الذي تلقيته اليوم من السفير روبرت ر. فاو، الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة، عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦). وأرجو ممتناً أن تعرضوا على أعضاء المجلس نص هذا التقرير.

وأود أيضاً أن أشير إلى الفقرتين ٩ و ١٠ من القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦) اللتين طُلب إليّ فيهما مجلس الأمن أن أقدم إليه تقريراً عن إنشاء صندوق استئماني للتبرعات لغرض دعم المشاركة الأفريقية في القوة المؤقتة المتعددة الجنسيات المأذون بها بموجب الفقرة ٥ من ذلك القرار. وقد أنشئ الصندوق الاستئماني في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

وقد أبدت عدة دول أعضاء استعدادها للإسهام في هذا الصندوق. غير أنه لم ترد أي مساهمات حتى الآن، حيث أنه لم ينته بعد تحديد طبيعة وحجم القوة المتعددة الجنسيات، اللذين يتوقف عليهما قدر المشاركة الأفريقية. وأرجو ممتناً أن تعرضوا هذه المسألة أيضاً على أعضاء المجلس.

(توقيع) بطرس بطرس غالي

مرفق

رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أقدم تقريرا عن القوة المتعددة الجنسيات لشرق زائير. ويقدم هذا التقرير عملا بما تنص عليه الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦) التي يطلب فيها المجلس "من الدول الأعضاء المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات تقديم تقارير دورية مرتين شهريا على الأقل الى المجلس، عن طريق الأمين العام، بحيث لا يتجاوز موعد تقديم أول هذه التقارير فترة ٢١ يوما بعد اتخاذ هذا القرار".

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والتقرير (انظر الضميمة) بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرت ر. فاوولر

السفير والممثل الدائم

ضميمة

تقرير مؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن القوة
المتعددة الجنسيات لشرق زائير مقدم عملاً بقرار مجلس
الأمم ١٠٨٠ (١٩٩٦)

١ - أنشأ قرار مجلس الأمم ١٠٨٠ (١٩٩٦) ولاية من شقين للقوة المتعددة الجنسيات: تيسير العودة الفورية للمنظمات الإنسانية وقيام منظمات الإغاثة المدنية بالإيصال الفعال للمعونة الإنسانية بغية التخفيف من المعاناة الحالية للمشردين واللاجئين والمدنيين المعرضين للخطر في شرق زائير؛ وتيسير قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالإعادة الطوعية والمنظمة للاجئين، فضلاً عن العودة الطوعية للمشردين.

٢ - ومنذ اتخاذ القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦) في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، شهدت الحالة على أرض الواقع في شرق زائير تحسناً ملحوظاً. ومع الإعادة الطوعية المرحب بها لعدد كبير من اللاجئين إلى رواندا، وما طرأ من تعزيز، ولو محدود، لإمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى شرق زائير، تم بالفعل إحراز تقدم نحو تحقيق شطري الولاية. بيد أنه يحتمل أن لا يزال هناك عدد كبير من اللاجئين والمشردين بحاجة إلى المساعدة في شرق زائير، وما برحت القوة المتعددة الجنسيات تضطلع بمهام استطلاعية جوية وبرية بغية الحصول على صورة أوضح عن موقع اللاجئين والمشردين المتبقين وعددهم، واحتياجاتهم، ونواياهم.

٣ - ويعمل قائد القوة، في تعاون وثيق مع المنظمات الإنسانية. وقد أنشأ فريق اتصال مدنياً صغيراً ليسدي إليه المشورة، ويتألف من (أ) مستشار سياسي، و (ب) مستشار للشؤون الإنسانية، و (ج) مستشار قانوني وفي مجال حقوق الإنسان. وتم افتتاح مركز للعمليات المدنية - العسكرية في عنتيبي. ويعمل فريق استطلاع حالياً على إيجاد مفرزة اتصال متقدمة في رواندا بالقرب من حدود زائير عند جيسني من أجل الاتصال مع المنظمات الإنسانية العاملة في منطقة جيسني وغوما، ولتيسير الاتصال مع السلطات المحلية في المنطقة الجبلية غرب بحيرة كيفو. وسوف يواصل الجنرال باريل الاجتماع إلى الأطراف في المنطقة للتفاوض حول زيادة إمكانية وصول المنظمات الإنسانية إلى مناطق أبعد داخل شرق زائير. ونحن نطلب إلى جميع الدول ذات النفوذ في المنطقة أن تساعد بدورها في هذا الصدد، واضعة في اعتبارها أن أهداف هذه البعثة أهداف إنسانية بحتة.

٤ - وقد أجرى قائد القوة اتصالات عديدة مع حكومات أوغندا وزائير ورواندا، ومع زعماء آخرين في شرق زائير، طلباً لدعمهم القوة المتعددة الجنسيات.

٥ - وقد أبرم اتفاق مركز القوات مع حكومة أوغندا وأنشئ مقر القوة المتعددة الجنسيات في كمبالا. ونعمل حالياً على إبرام اتفاقات مشابهة مع حكومتي كينيا ورواندا، كما أننا على اتصال منتظم مع حكومة زائير من أجل ضمان تعاونها الكامل. وهناك وحدة تخطيط عاملة حالياً مكونة من موظفين دوليين في

شتوتغارت، بألمانيا. كما أن هناك حاليا ٣٤٥ فردا من أفراد القوة المتعددة الجنسيات في مسرح العمليات في أوغندا ورواندا، بالإضافة إلى ٣٢ من الأفراد العسكريين في فريق التخطيط في شتوتغارت، ألمانيا.

٦ - وقد اتخذ القرار بنشر القوة المتعددة الجنسيات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وكانت كندا قد عقدت قبل ذلك التاريخ سلسلة من الاجتماعات مع الدول المعنية بالأمر، سعيا إلى كفالة الدعم الدولي اللازم لتشكيل القوة. وعقدت في نيويورك وأوتاوا عدة اجتماعات ضمت جميع الدول الأعضاء المعنية بالأمر والمشاركة. واجتمعت في شتوتغارت البلدان الراغبة في المشاركة في التخطيط العسكري للقوة المتعددة الجنسيات. وفي جنيف، جمّعت كندا بين عدد من البلدان من أجل مساعدة رواندا في جهودها الرامية إلى استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين.

٧ - وفي اجتماع عقد في نيويورك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر للمساهمين المحتملين، سعت كندا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء مقر القوة المتعددة الجنسيات، والقيام بأنشطة معززة للاستطلاع والتخطيط لعمليات إسقاط جوي، والتنفيذ المحتمل لتلك العمليات، والقيام في نهاية المطاف، عندما يستدعي الأمر ذلك ويصبح ممكنا، بتسيير قوافل مصحوبة بحراسة عسكرية وطلبت أيضا معلومات عن الطابع المحدد للمساهمات العسكرية والمالية.

٨ - وقد استجاب ما يزيد على ٢٠ بلدا للنداء الذي وجهته كندا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر طلبا لتقديم مساهمات إلى القوة المتعددة الجنسيات. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير خارجية كندا، السيد لويد أكسورثي ووزير الدفاع الوطني، السيد دوغ يانغ، أنه تم التوصل إلى اتفاق حول إنشاء مقر للقوة المتعددة الجنسيات في المنطقة وتدريب القدرة على تنفيذ عمليات إسقاط جوي للأغذية في شرق زائير، إذا لزم الأمر.

٩ - وحدد الوزير أكسورثي الأولويات الفورية كما يلي: تحسين قدرتنا على مساعدة المنظمات الإنسانية؛ جمع المزيد من المعلومات بشأن أماكن تواجد اللاجئين واحتياجاتهم؛ بدء عمليات الإسقاط الجوي، إذا لزم ذلك.

١٠ - وفي سياق قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦)، يتولى التوجيه السياسي والتنسيق بالنسبة للقوة من الآن فصاعدا فريق توجيهي يتألف من المساهمين الرئيسيين بالقوات والمعدات وفي التمويل. وقد اجتمع الفريق التوجيهي للمرة الأولى يوم الجمعة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، في أوتاوا. وكانت أهداف ذلك الاجتماع كما يلي: (أ) تشكيل الفريق رسميا؛ و (ب) الموافقة على مفهوم العمليات المحدد في نيويورك في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر (بما في ذلك إيجاد آلية في المقر لتنسيق الأنشطة الوطنية الجارية حاليا، والقيام بأعمال الاستطلاع المعززة، والإعداد لعمليات الإسقاط الجوي، إذا اقتضى الأمر ذلك)؛ و (ج) إحالة تقرير عن الموقف من قائد القوة. وأعقب اجتماع الفريق التوجيهي مباشرة اجتماع لكافة المساهمين بقوات.

وستعقد الاجتماعات التالية للفريق التوجيهي وللمساهمين بقوات في نيويورك في مواعيد ستحدد فيما بعد.

١١ - ويتألف الفريق التوجيهي من أسبانيا وأوغندا وأيرلندا (رئاسة الاتحاد الأوروبي) وإيطاليا وبلجيكا وجنوب أفريقيا والسنغال والسويد وفرنسا والكاميرون وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت اجتماعات دورية لجميع المساهمين بقوات لضمان أن يكونوا على إمام بالأمر من جميع جوانبه. وولاية الفريق التوجيهي هي، أولاً، تبادل المعلومات بشأن التطورات المتعلقة بالقوة المتعددة الجنسيات، والقيام في حدود ما يأذن به قرار مجلس الأمن ١٠٨٠ (١٩٩٦) بالبت في أي تغيير لمفهوم العمليات ومهام بعثة القوة؛ وثانياً، كفالة خطوط الاتصال بشأن المسائل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية.

١٢ - وكان أحد المبادئ الجوهرية التي ارتكز عليها منهجنا في تشكيل القوة المتعددة الجنسيات هو الأهمية التي نوليها للمشاركة الأفريقية. وتشكل البلدان الأفريقية جزءاً هاماً من مجموعة البلدان التي أقدمت على الإسهام في القوة. كما أن البلدان الأفريقية تشكل قطاعاً كبيراً من الفريق التوجيهي، وستكون هناك مشاركة أفريقية ملموسة في أي مستوى يتم عليه نشر القوة. وقد أنشئ صندوق استثماري تابع للأمم المتحدة من أجل دعم المشاركة الأفريقية في القوة.

١٣ - والغرض من القوة المتعددة الجنسيات، على النحو المبين في القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦)، هو غرض إنساني بحت. والقوة ليست إلا عنصراً واحداً من عناصر الاستجابة الإنسانية من جانب المجتمع الدولي. وفي نفس الوقت الذي تضطلع فيه القوة المتعددة الجنسيات بولايتها، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على إعادة إدماج العائدين إدماجاً سلساً في مجتمعاتهم الأصلية عن طريق المساعدة على تعزيز حقوق الإنسان والضمانات القضائية والسياسية التي تحول دون حدوث أي تدفقات من اللاجئين في المستقبل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز أيضاً على إيجاد حل طويل الأجل للمشاكل المستحكمة التي تجابه سكان المنطقة. أما تقرير المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا عن دور الأمم المتحدة في تلك المنطقة دون الإقليمية وعن طابع وهيكل وجودها هناك، فستكون له أهمية خاصة، شأنه في ذلك شأن مختلف المبادرات الإقليمية الأخرى التي يضطلع بها حالياً الزعماء الأفارقة.

١٤ - وعملاً بما التزمنا به بموجب القرار ١٠٨٠ (١٩٩٦)، سنواصل تقديم التقارير في التوقيت المناسب إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار.
